# اختيار الإمام أبي حنيفة في القراءات طُرُقه وانفراداته وموقف العلماء منه عرضاً ودراسة

د. دعاء زهير عبد الرّحيم سندي

أستاذ القراءات القرآنيّة المساعد بقسم الدّراسات الإسلاميّة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرّحمن بالمملكة العربيّة السّعوديّة.

**مستخلص:**

عنوان هذا البحث هو: "اختيار الإمام أبي حنيفة في القراءات طُرُقه وانفراداته وموقف العلماء منه عرضاً ودراسةً". ويهدف إلى دراسة اختيار الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ) -رحمه الله- في القراءات روايةً من خلال دراسة سند قراءته، والحُكْم على صحّة القراءة المنسوبة إليه، تفصيلاً بذكر أقوال العلماء فيها خاصةً، وإجمالاً بذكر آراء المذاهب الأربعة في حُكْم القراءة بالشاذّ داخل الصلاة وخارجها، ودراستها درايةً من خلال دراسة انفراداته تخريجاً وتوجيهاً. وقد سلك الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وخلص إلى عدّة نتائج، من أهمها: عدم صحّة نسبة قراءة أبي حنيفة إليه؛ لضعف سندها ومتنها، وانفراده بقراءةٍ لم تروَ عن السّلف، واتّفاق السّلف وأئمة المذاهب الأربعة على عدم صحّة القراءة المخالفة لرسم المصحف، علاوةً على ضعف سندها، إضافةً إلى حُكْم كبار الأئمة المُحقّقين بوضع القراءة.

**الكلمات المفتاحية:** أبو حنيفة-الخزاعي-اختيار-انفراد-طُرُق.

## Abstract

The title of this study is: (Imam Abi Hanifa's choice of his methods and individualities in recitations, besides the scholars' opinion in presentation and study). This research aims to study Imam Abi Hanifa's choice in recitations, may Allah have mercy on him, (dated 150AH) by considering the chain of narrators (*Sanad*) of his recitations as well as judging the accuracy of the recitation attributed to him in detail by addressing the scholars' opinions about them particularly and generally. Also, stating the opinion of the Four Schools of Thought regarding the abnormal ways of recitations while praying or not, in addition to knowledgeably studying its individualities from the way of documentation and direction. This research was conducted based on the inductive and deductive method. Furthermore, this research has achieved several results, the most important as follow: The inaccuracy of attributing Abi Hanifa's recitation to him due to the weak chain of narrators (*Sanad*) and text (*Matn*); and His individuality with recitations that were not practiced by the predecessor; and The agreement of the predecessor and Imams of the Four Schools of Thought on the inaccuracy of the recitation that contradicts the script of Quran in addition to its weak *Sanad*; and The ruling of the senior Imams investigating the status of the recitation.


**Keywords:** Abi Hanifa - Al Khuza'i - Choice - Individuality - Mthods.

**مُقَدِّمَة :**

الحمد لله الذي أنجز وعده بحفظ كتابه من التّحريف والتّبديل، فحفظه من يد كُلِّ عابثٍ وحاقدٍ، ويسّرَ ذكره لكُلِّ مُدكّرٍ، واصطفى له صدوراً تحفظه، وألسنةً تنقله عَدْلاً كما أُنْزِل، فحفظه الصّغير والكبير، وتصدَّى لإقرائه وتفسيره وإظهار علومه وأحكامه أئمةٌ هدىً يُقْتدى بهم، ويُسْتضاء بهديهم، منهم: إمام أقدم المذاهب الفقهيّة الأربعة ظهوراً الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-، وقد اشتهر الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- بالفقه والاجتهاد، إلاَّ أنَّ الإمام أبا الفضل الخزاعي -رحمه الله- رُوي عنه اختيار[1] في القراءة رواه عن مشايخه من طريقين . يتناول هذا البحث دراسة هذا الاختيار روايةً ودرايةً .

**أسباب اختيار الموضوع:**

دعتني للكتابة في هذا الموضوع في الأسباب التّالية:

1. التّنويه بمكانة الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- العلميّة والدّينيّة، فهو أحد أئمة المذاهب الفقهيّة الأربعة المنتشرة في العالم الإسلاميّ .
2. الرّغبة في إغناء المكتبة القرآنيّة بدراسةٍ مُفَصَّلة لاختيار الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-، روايةً بدراسة طُرُق القراءة، ودرايةً بدراسة انفراداته[2] وتوجيهها.

---

(1) الاختيار: ملازمة إمام معتبر وجهاً أو أكثر من القراءات، فيُنْسَب إليه على وجه الشُّهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد. انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدّوسريّ ، دار الحضارة للنّشر، الرّياض، ط/ 1، 1429هـ ص 15.

(2) الانفرادة: ما يُعزى من أوجه القراءات إلى قارئٍ واحدٍ من الأئمة أو أحدُ رواتهم أو أحد طُرُقهم،

**مشكلة البحث:**

تتمثَّل مشكلة البحث في دراسة صحّة نسبة اختيار الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في القراءة إليه.

**أسئلة البحث:**

السّؤال الرّئيس في هذا البحث هو: هل كان للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- اعتناءٌ بقراءة القرآن الكريم وإقرائه؟

وتتفرَّع عن السّؤال الرّئيس السّابق الأسئلة التّالية:

1. ما صحّة سند طُرُق قراءة الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-؟
2. ما تخريج انفرادات اختياره وتوجيهها ؟
3. ما أقوال العلماء وحُكْمهم على اختياره؟

**أهميّة البحث:**

تتجلّى أهميّة دراسة اختيار الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في القراءات روايةً ودرايةً؛ كونه يُعنى بمسكٍ مُهمّ في الحُكْم على القراءات غير المتواترة وإنزالها منازلها. وهو ما يضفي قيمة علميّة لهذا الموضوع.

---

ومنها ما هو في عِداد الشّاذّ، ومنها ما هو في عِداد المتواتر. ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الدّوسريّ، مرجع سابق، ص 32.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث للوصول إلى حُكْمٍ على قضيّة كانت مثار جدلٍ بين العلماء، وهي: القراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة -رحمه الله-؛ هل هي صحيحة؟

**حدود البحث:**

تتقيَّد حدود هذا البحث بدراسة اختيار الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في القراءة المنسوبة إليه، روايةً من خلال ذكر الأخبار المأثورة عنه في اهتمامه بقراءة القرآن الكريم، ودراسة سند قراءته، والحُكْم على صحّة القراءة المنسوبة إليه، تفصيلاً بذكر أقوال العلماء فيها خاصةً، وإجمالاً بذكر آراء المذاهب الأربعة في حُكْم القراءة بالشاذّ داخل الصّلاة وخارجها، ودراستها درايةً بدراسة انفراداته السّت في اختياره خصّةً، من خلال تخريجها وتوجيهها، وإضافة دراسة قراءةً سابعةً من اختياره لم ينفرد بها إلاَّ أنّها دُرست في البحث؛ لاستشهاد الإمامين الكبيرين ابن الجزريّ وأبي حيَّان -رحمهما الله- بها في عدم صحّة نسبة القراءة إلى أبي حنيفة -رحمه الله-.

**منهج البحث:**

يسلك البحث منهجين من مناهج البحث العلميّ، هما:

**المنهج الاستقرائي**: من خلال استقراء انفرادات الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في اختياره، وأقوال العلماء في حُكْم قراءته، وتوجيهها، وتراجم رجال سند القراءة.

**والمنهج الاستنباطي**: من خلال استنباط بعض الأوجه في توجيه انفراداته، واستخلاص نتائج دراسة سند القراءة وحُكْمها.

**إجراءات البحث:**

اتّبعت في هذا البحث الإجراءات التّالية:

1. دراسة سند قراءة أبي حنيفة -رحمه الله- من خلال دراسة تراجم رجال السّند بذكر اسم العَلَم كاملاً، وأكثر ما اشْتُهر به، وذكر لِشَيْخِهِ من شيوخه وتلامذته، وأقوال العلماء بشكل عامّ فيه جرحاً وتعديلاً، ثُمَّ ذكر وفاته. وسلكت الطّريقة نفسها في ترجمة الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في التّمهيد باختلافٍ يسيرٍ، وهو ذكر عدد أربعة من مشايخه ومثلهم من تلاميذه.
2. الاكتفاء في التّرجمة لأعلام البحث فقط بالمذكورين في سند قراءته، بغية الاختصار.
3. حصر انفرادات الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في قراءته من خلال استقصاء كُتُب المُفْرِدين والقراءات؛ للسّبب المذكور في حدود البحث آنفاً.
4. تلخيص أقوال العلماء في قراءة أبي حنيفة من خلال استقصاء كُتُب التّراجم والقراءات والتّفسير، وأشهر الكُتُب في كُلِّ مذهب من المذاهب الفقهيّة.

**الدّراسات السّابقة:**

1. **دراسة: "القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ)-دراسة استقرائيّة نقديّة"**: للباحث: د. عصام بن دخيل الحربيّ، بحث منشور بمجلّة الجامعة العراقيّة، العدد 43.

درس الباحث إسناد قراءة أبي حنيفة من الطَّرِيقَيْنِ بالتّفصيل، ثُمَّ ذكر القراءات

الشّاذّة الواردة عن أبي حنيفة، ووجَّه المُشْكِل منها باختصار. ومن القراءات التي ذكرها بعض الانفرادات الواردة في هذ البحث، وهي قراءة: ﴿لا تَنْفَعُ نَفْسٌ إِيمَانُهَا﴾ بالأنعام، وقراءة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾ بفاطر.

هذا البحث أكثر البحوث قُرْباً من بحثي، فدراسته إسناد أبي حنيفة يتشابه مع المبحث الأوّل في بحثي، وكذلك توجيهه لبعض الانفرادات. ويتميَّز بحثي بذكر الانفرادات فقط -دون الشّاذّ الذي لم ينفرد به- تفصيلاً معزوّة إلى مصادرها مع التّفصيل في ذكر توجيهها. ود. عصام الحريّ لم يذكر سوى قراءتيْ منها ووجَّهها باختصار. أمَّا دراسته للإسناد؛ فتختلف طريقته عن طريقتي.

ثُمَّ إنَّ بحثي انفرد بمبحث الحُكْم على اختيار أبي حنيفة تفصيلاً من حيث السّند والمتن -أيضاً- من خلال الانفرادات المدروسة، مع مناقشة أقوال العلماء. وكذا تميَّز بذكر الحُكْم عليها إجمالاً من خلال ذكر مذاهب الأئمة الأربعة في القراءة بالشّاذّ، واختلاف علماء الحنفيّة في مذهب أبي حنيفة -رحمه الله- في ذلك.

2. دراسة: **"القراءات المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة النُّعمان (ت 150هـ) جمعاً ودراسة"**: للباحث: أ. د. أحمد الكبيسيّ، بحث منشور بمجلّة مداد الآداب، الجامعة العراقيّة، العدد 8.

درس هذا البحث متن قراءة أبي حنيفة، حيث ذكر بعض القراءات المتواترة والشّاذّة عن أبي حنيفة -رحمه الله-، ووجَّهها تفصيلاً. فبذلك يتشابه بذكره ثلاث انفرادات من بحثي مع توجيهها، وهي: ﴿قَيِّمًا﴾ بآل عمران، و﴿بِأَبْدَالِكَ﴾ بيونس،

و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ بفاطر. ويتميَّز بحثي بدراسته جميع الانفرادات مع توجيهها، ودراسة إسناد القراءة -أيضاً-.

3. دراسة: **"توجيه قراءة أبي حنيفة رفع (الله) ونصب (العلماء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ لتاج الدّين الكنديّ (ت 613هـ) دراسة وتحقيقاً"**: للباحث: د. عبد الله بن عثمان اليوسف، بحث منشور في مجلّة العلوم العربيّة والإنسانيّة، جامعة القصيم، المجلد 16، العدد 1.

درس هذا المخطوط قراءة واحدة فقط من جُمْلة ما ورد في بحثي من قراءات.

4. دراسة: **"النكت اللطيفة في قراءة أبي حنيفة"**: للباحث: د. توفيق ضمرة. جمع هذا المُؤلِّف قراءة أبي حنيفة من كتاب: "الكامل" تعداداً، وذكر المتواتر منها والشاذّ بدون عزو وتوجيه.

5. دراسة: **"أبو الفضل الخزاعيّ وكتابه: "الواضح"-عرض ودراسة مع تحقيق جُزء فيه إسناد قراءة ابن عامر"**: للباحثة: أ. د. نمشة الطّوالة، بحث منشور بمجلّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة طيّبة.

يتشابه هذا البحث مع بحثي في ذكر أقوال العلماء في تضعيف الخزاعيّ؛ بسبب نسبتهم وضع قراءة أبي حنيفة، مع مناقشة أقوال العلماء والرّدّ عليهم.

أخيراً يمكن القول إنَّ أبحاث الباحثين الفضلاء مع بحثي هذا تزيد الموضوع قوّة، ولكُلٍّ بحث إضافة وانفرادات وطريقة عرض تميَّز بها عن غيره. وقد تميَّز بحثي بجمعه لدراسة إسناد القراءة تفصيلاً، مع دراسة متنها من خلال دراسة الانفرادات فقط

وتوجيهها توجيهاً مُفصّلاً معزوّةً إلى مصادرها، ثُمَّ الحُكْم التّفصيليّ على القراءة إسناداً ومتناً، ومناقشة أقوال العلماء فيها، والحُكْم عليها إجمالاً من خلال مذاهب الأئمة الأربعة في القراءة بالشّاذّ.

**هيكل البحث:**

يتكوَّن هيكل هذا البحث من: مُقَدِّمَة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

تحتوي المُقَدِّمَة على: أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، وأسئلته، وأهميّته، والهدف منه، وحدوده، ومنهجه وإجراءاته، والدّراسات السّابقة، وهيكل البحث.

خصّصتُ التّمهيد لـ: دراسة الإمام أبي حنيفة قارئاً.

أمَّا مباحث دراسة البحث؛ فتدور حول ثلاثة موضوعات، هي:

**المبحث الأوّل**: الطُّرُق التي روي منها اختيار أبي حنيفة والحُكْم عليها.

**المبحث الثّاني**: القراءات التي انفرد بها أبو حنيفة وتوجيهها.

**المبحث الثّالث**: مواقف العلماء من اختيار أبي حنيفة في القراءة.

وخُتِم البحث بخاتمة تحوي: النّتائج والتّوصيات.

.. نسأل الله الإعانة والسّداد، وأنْ يلهمنا الحقّ والصواب ..

## تمهيد

## الإمام أبو حنيفة قارئاً

**اسمه:**

هو أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت -مولى بني تيم الله- بن ثعلبة الكوفيّ، فقيه أهل العراق، وأحد أئمة المذاهب الأربعة المُتّبعة.

**شيوخه وتلامذته:**

أخذ العلم عن نحو أربعة آلاف رجل، فأخذ الفقه عن حمّاد بن سليمان، وسمع عطاء بن أبي رباح، وعكرمة، وعطاء، وقتادة، وغيرهم. روى عنه: عبد الله بن المبارك، والقاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشّيبانيّ، وسفيان الثّوريّ، وغيرهم.

**كلام العلماء فيه:**

أثنى عليه بتبحُّره في الفقه وقوّة حُجَّته فيه جمعٌ من الأئمة، منهم: الإمام مالك، والشّافعي، وسفيان الثّوريّ، وابن المبارك، وابن المدينيّ، والذّهبيّ، وغيرهم. وكان شعبة بن الحجاج حَسَن الرّأي فيه، وشعبة أوّل من تكلَّم في الرّجال.

ضعَّفه في الحديث: ابن سعد، وابن المبارك، ويحيى بن معين، والنّسائيّ، والدّارقطنيّ. واتّهمه الإمام أحمد بن حنبل بالكذب. ونسبه البخاريّ وابن حبّان وأبو يوسف للإرجاء. وذكر ابن شاهين أنَّ غاية مقصدهم من ضعفه في الحديث هو اضطراب الرّواية وضعفها، لا أنّه كان يضع الأحاديث أو يركب الأسانيد. كما ذكر ابن عبد البرّ

أنَّ سبب نقمة أهل الحديث عليه إدخاله الآثار والقياس على الأحاديث. ودافع عنه أنَّ ردّه ما ردّه من الأحاديث؛ لتأويلٍ محتمل أو ادّعاء نسخ أو اتّباعٌ لأهل بلده -كالنّخعي وأصحاب ابن مسعود- أو لالتزامه التّحديث بما يحفظ من الأحاديث. كما ذكر ابن حجر. وقد سبقه لذلك كثيرٌ من أهل الرّأي، وإنْ كان أبو حنيفة أكثرهم في ذلك. وأمَّا ما نُسِب إليه من الإرجاء؛ فهو وإنْ ورد عن غيره لكن عنوا به في أبي حنيفة؛ لإمامته وحسد النّاس له، وقد نُسِبت له أشياء لا تليق به وبأمثاله، فهو من الأئمة المتبوعين المُقْتَدى بهم -كما قال ابن حجر-. وحسبنا شهادة أبي داود السّجستانيّ بإمامته وتزكية غيره له من أهل العلم.

**اهتمامه بالقرآن الكريم:**

ورد عنه في جَلَدَه في العبادة وقيام اللّيل بقراءة القرآن أخبارٌ تثير العجب من عظيم همّته، وتوقظ الهمم للحذو حذوه. ومن تلك الأخبار: ما رُوِي عنه من ختمه للقرآن في ركعة، وذلك لم يُؤْثَر إلاَّ عنه وعن عثمان بن عفّان، وتميم الدّاريّ، وسعيد بن جبير. كما رُوِي عنه قيامه اللّيل كُلّه بآية واحدة. ورُوِي عنه أنّه كان يختم القرآن ستين مرّة في رمضان، وأنّه ختم القرآن في موضعه الذي توفّيَ فيه أكثر من سبعة آلاف مرّة. كما حُكي عنه أنّه صلّى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة.

وروى أبو الفضل الخزاعيّ عنه اختيارٌ في القراءة نسبه إليه، وألّف كتاباً في قراءته، وروى اختياره في القراءة الهمذانيّ، والخطيب البغداديّ، والزّمخشريّ، والمُوفّق المكّيّ، وابن الجزريّ. كما نقل بعض المُؤلّفين -كابن مهران، والمرنديّ، والكرمانيّ،

والنّوزوازيّ، والزّمخشريّ، وعبد القادر القرشيّ، وأبي حيّان- بعض اختياراته في القراءة في كُتُبهم.

روى القراءة عرضاً عن: الأعمش، وعاصم، وعبد الرّحمن بن أبي ليلى. وروى القراءة عنه: الحسن بن زياد، ومحمد بن الحسن الشّيبانيّ.

وقد أنكر العلماء صحّة نسبة القراءة لأبي حنيفة -كما سيأتي بيانه في المباحث المقبلة-. توفيّ سنة خمسين ومائة هجريّة[1].

(1) انظر: الطّبقات الكبرى، ابن سعد محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ط/ 1، ١٩٦٨م، ج 7، ص 322، والمختلف فيهم، ابن شاهين عمر بن أحمد، تحقيق: عبد الرّحيم القشقريّ، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط/ 1، 1420هـ ص 76، والمجروحون، ابن حبّان، تحقيق: حمدي السّلفيّ، دار الصّميعيّ، الرّياض، ط/ 1، 1420هـ ج 2، ص 406، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، تحقيق: بشّار معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ 1، 1422هـ ج 3، ص 990، وجامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البرّ، تحقيق: أبو الأشبال الزّهيريّ، دار ابن الجوزيّ، السّعوديّة: ط/ 1، 1414هـ ج 2، ص 1080، والجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، عبد القادر القرشيّ، مير خانة، كراتشي، ج 1، ص 28، وتهذيب التّهذيب، ابن حجر أحمد بن علي، مطبعة دائرة المعارف النّظاميّة، الهند، ط/ 1، ج 10، ص 450، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ محمد بن محمد، مكتبة ابن تيميّة، ط/ 1، ج 2، ص 342، والجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السّخاويّ محمد بن عبد الرّحمن، دار ابن حزم، بيروت، ط/ 1، ج 2، ص 946.

## المبحث الأوّل

## الطُّرُق التي رُوِي منها اختيار أبي حنيفة والحُكْم عليها

**المطلب الأوّل: الطُّرُق التي رُوِي منها اختيار أبي حنيفة:**

ورد اختيار أبي حنفية بإسنادين، مدارهما على أبي الفضل الخزاعيّ، هما:

**الإسناد الأوّل**: من طريق محمد بن الحسن الشّيبانيّ، رواه الخطيب البغداديّ في "تاريخ بغداد"، والمُوفّق المكّيّ في "مناقب الإمام الأعظم"، كما رواه من طريق الخطيب ابن عساكر في "تاريخ دمشق" - لكنّه ذكر عدداً يسيراً من الأحرف[1].

وضُ السّند كما في: "تاريخ بغداد": قال أبو بكر الخطيب: حدّثنا عن الخزاعيّ القاضي أبو القاسم التّنوخيّ[2]، أخبرنا علي بن أبي علي[3]، قال: حدّثنا أبو الفضل محمد ابن جعفر بن محمد الخزاعيّ، في سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، قال: قرئتُ على أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن هارون بن جعفر، قلتُ: حدّثك أبوك

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، مرجع سابق، ج 2، ص 541، ومناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، المُوفّق المكّيّ، دائرة المعارف النّظاميّة، الهند، 1903م، ج 2، ص 70، وتاريخ دمشق، ابن عساكر علي بن الحسن، تحقيق: عمرو العمرويّ، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، ج 52، ص 230.

(2) تُوفّي سنة 447هـ، ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، مرجع سابق، ج 13، ص 604.

(3) لعلّه هو التّنوخيّ نفسه؛ لأنّ الإسناد في: "مناقب الإمام الأعظم" و"تاريخ دمشق": التّنوخيّ عن الخزاعيّ مباشرة، وهو تلميذ الخزاعيّ.

محمد بن الحسن، عن أبي جعفر عبد الله بن فاخر، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الشّيبانيّ، قال: طلّ بنا أبو حنيفة في شهر رمضان وقرأ حروفاً قد اختارها لنفسه من الحروف التي قرأ بها الصّحابة والتّابعون.

وذكر المُوفّق الإسناد نفسه إلاّ أنّه من طريق المُوفّق، حيث أخبره به محمود الزّمخشريّ[1] قراءةً عليه بخوارزم أنّ الإمام أبا بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز البخاريّ[2] يفيد أنّ الشّيخ أبا سعد أحمد بن عبد الجبّار بن أبي القاسم الصّيرفيّ[3] في كتابه أنّ القاضي أبا القاسم علي بن المحسن التّنوخيّ إجازةً قرأ على الخزاعيّ، ثُمّ قال الخزاعيّ: "وبعد، فإنّ قد سألتني -أسعدك الله- أنْ أصنّف لك قراءة أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت الإمام -رحمه الله-، وأذكر لك جميع مارُوِي عنه من الحروف، بشرح أصل كُلّ حرف، وتلخيص فروعه، واختلاف العلماء فيه، فأجبتك إلى ذلك إيثاراً للاحتساب ورغبةً في الثّواب".

**الإسناد الثّاني**: برواية الحسن بن زياد اللّؤلؤيّ رواه الهذليّ في "الكامل"، حيث قال فيه: "أخبرنا أبو المظفّر عبد الله بن شبيب[4] عن الخزاعيّ عن المطّوّعيّ عن عبد الله ابن

---

(1) مُفسّر، تُوفّيّ سنة 538 هـ. انظر: سير أعلام النُّبلاء، الذّهبيّ محمد بن أحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط/ 3، 1405هـ، ج 20، ص 151.

(2) تُوفّيّ سنة 525 هـ. انظر: الجواهر المضيّة، القرشيّ، مرجع سابق، ج 2، ص 101.

(3) مقرىء، تُوفّيّ سنة 517 هـ. انظر: سير أعلام النُّبلاء، الذّهبيّ، مرجع سابق، ج 19، ص 467.

(4) مقرىء، تُوفّيّ سنة 451 هـ. انظر: غاية النّهاية، ابن الجزريّ، مرجع سابق، ج 1، ص 422.

سليمان عن عمر بن شبة النّميريّ عن محمد بن الحسن بن زياد عن أبيه قال: سمعتُ أبا حنيفة يقرأ بهذه الأحرف، وقرأتُ عليه، فقلتُ له: على مَنْ قرأت؟ قال: على الأعمش بإسناده، وعلى عاصم بإسناده، وعلى ابن أبي ليلى عبد الرّحمن بإسناده إلى رسول الله ﷺ"[1].

**المطلب الثّاني: الحُكْم على أسانيد اختيار أبي حنيفة:**

للحُكْم على الإسناد لا بُدّ من دراسة رجال السّند أوّلاً. وبما أنّ مدارهما على أبي الفضل الخزاعي فسأبدأ به، ثُمّ أُتبعه بدراسة رجال كُلّ إسناد على حدة.

**ترجمة الخزاعيّ:**

هو محمد بن جعفر بن محمد بن بُدَيْل الخزاعيّ، أبو الفضل المقرىء، صنّف كُتُباً في القراءات منها: "المنتهى في القراءات"، و"الواضح في أداء ألفاظ القراءات الثّمان". روى عن أبي بكر القطيعيّ، والحسن بن سعيد المطوعيّ، وجماعة من القُرّاء. روى عنه: أبو القاسم التّنوخيّ، وأبو العلاء الواسطيّ، وآخرون. مات بآمد سنة ثمان وأربعمائة ودُفن بها. وثّقه بعض العلماء، وضعّفه بعضهم. أثنى عليه بحفظ القراءات والحذق فيها والرّحلة إليها: أبو نعيم الأصبهانيّ، والخطيب، وأبو العلاء الهمدانيّ، والسّمعانيّ، وعبد الكريم الرّافعيّ، والطّيّب باخرمة، وابن الجزريّ. وضعّفه بعضهم، فنسبه أبو

(1) انظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزّائدة عليها، الهذليّ يوسف بن علي، تحقيق: جمال الشّايب، مؤسّسة سما، ط/ 1، 1428هـ ص 292.

العلاء الواسطيّ للوضع على أبي حنيفة، كما ذكر أنّه رأى خطّ الدّار قطنيّ ومجموعة من علماء عصره ذكروا ذلك عنه. وذكر الخطيب أنّه لمّا رأى مُؤلَّفه في القراءات استنكره حتّى قيل له: "إنّه كان يخلط تخليطاً قبيحاً، ولم يكن على ما يرويه مأموناً". وكذا لم يوثّقه: السّمعانيّ، وابن الأثير، والذّهبيّ، والصّفديّ، والألبانيّ. ووصفه الذّهبيّ بعدم الصّدق[1].

**رجال الإسناد الأوّل:**

1. أمّا أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن هارون بن جعفر، ووالده، وعبد الله بن فاخر؛ فلم يتبيّنّ لي المراد به.، ووقع لي تشابه في اسم أحمد، وأبيه، مع بعض مشايخ الخزاعيّ. فمن مشايخ الخزاعيّ: أحمد بن محمد بن الحسن بن يحيى ابن خالد البرمكيّ، أبو الفرج الدّينوريّ المعروف بالرّصاص. ومنهم -أيضاً-: محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علان، أبو عبد الله -ويقال: أبو الحسن- الواسطيّ، قرأ عليه الخزاعيّ، وابنه أحمد (ت 404 هـ)، وقرأ على ابنه أبو القاسم الهلليّ. ومنهم: محمد بن الحسن بن عمران أبو عبد الله الأرجانيّ الآدميّ[2].

---

(1) انظر: غاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 1، ص 103، 109، ج 2، ص 83، 118.

(2) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج 2، ص 541، وتاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهانيّ، تحقيق: سيد حسن، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط/ 1، 1410هـ ج 2، ص 281، والأنساب، السّمعانيّ عبد الكريم بن محمد، تحقيق: عبد الرّحمن المعلميّ، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، ط/ 1، 1382هـ ج 2، ص 117، والتّدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم الرّافعيّ، دار

2. محمد بن الحسن بن فرقد الشّيبانيّ، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، سمع منه ومن مالك، وغيرهما من أئمة الحديث. عُرِفَ بالرّأي وغَلَبَ عليه. روى عنه: الشّافعيّ، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهما. وثّقه بعض الأئمة، فوصفه ابن المدينيّ بأنّه صدوق، وهو لا يستحقّ التّرك عند الدّارقطنيّ، وذكر أبو عبيد أنّه من أعلم النّاس بالقرآن، كما ذكر الشّافعيّ أنّه كان من أفصح النّاس وأعلمهم بالفقه، واحتجّ به في الحديث. وقد ضعّفه جمع من أئمة الحديث، كيحيى بن معين، والنّسائيّ، وأبو داود السّجستانيّ، وابن حبّان، والذّهبيّ، وغيرهم. ونسبه أحمد ابن حنبل، وأبو زرعة الرّازيّ، وأبو زكريا السّاجيّ، ويحيى بن معين، لمذهب الجهميّة. توفّي سنة تسع وثمانين ومائة[1].

---

الكُتُب العلميّة، 1408هـ، ج 1، ص 239، وغاية الاختصار، أبو العلاء الحسن الهمدانيّ، تحقيق: أشرف طلعت، مكتبة التّوعية الإسلاميّة، القاهرة، 1418هـ ص 147، والوافي بالوفيّات، صلاح الدّين خليل الصّفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث، بيروت، 1420هـ، ج 2، ص 227، والعبر في خبر مَنْ غبر وذيوله، الذّهبيّ، تحقيق: محمد زغلول، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ج 2، ص 216، قلادة النّحر في وفيّات أعيان الدّهر، الطّيّب بن عبد الله باخرمة، دار المنهاج، جدّة، ط/1، 1428هـ ج 3، ص 324، اللّباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير علي بن أبي الكرم، دار صادر، بيروت، ج 1، ص 128، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 2، ص 109، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، ناصر الدّين الألبانيّ، دار المعارف، الرّياض، ط/1، ١٤١٢هـ ج 8، ص 374.

(1) انظر: المجروحين، ابن حبّان، تحقيق: حمدي السّلفيّ، دار الصّميعيّ، الرّياض، ط/1، ١٤٢٠ هـ

**الحُكْم على الإسناد الأوّل:**

بعد دراسة طريق هذا الإسناد يتبيّنُ ضعفه من وجهينْ :

**الأول:** التّخليط في ألفاظ السّند من وجهينْ :

أ. أفاد الخزاعيّ في أوّل السّند أنّه قرأ على أحمد بن محمد بن الحسن، لكنّه لم يُكْمِل السّند بصيغة القراءة، وإنّما حوّله لصيغة العنعنة[1]، ثُمّ الإخبار عن الشّيبانيّ بسماعه لهذه الأحرف في صلاة أبي حنيفة.

ب. أنّ السّند فيه سقطٌ أو انقطاع، فإنّ أحمد بن محمد بن الحسن لم يُحدّث الخزاعيّ بالسّند عن أبيه، وإنّما هو مقطوع بإخبار الخزاعيّ لأحمد أنّ أباه حدّثه به عندما قال فيه لأحمد بن محمد: "حدّثك أبوك محمد بن الحسن".

**الثّاني:** ضعف رجال السّند من وجهينْ :

أ. جهالة حال بعض رجال السّند، كعبد الله بن فاخر. وعدم وقوفي على حال

---

ج 2، ص 287، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج 2، ص 541، والمغني في الضّعفاء، الذّهبيّ محمد بن أحمد، تحقيق: نور الدّين عتر، دار إحياء التّراث، قطر، ط/ 65، ج 2، ص 36، ولسان الميزان، أحمد بن حجر، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، ط/ 2، 1390هـ ج 5، ص 122.

(1) مصطلح العنعنة من: عنعن الحديث، إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التّحديث أو الإخبار أو السّماع. وقد اختلف العلماء فيها، فاشترط البخاريّ وشيخه ابن المدينيّ ثبوت اللّقاء، كما اشترط مسلم المعاصرة، والبراءة من التّدليس. انظر: شرح عِلَل الترمذيّ، عبد الرّحمن السّلاميّ، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن: ط/ 1، 1407هـ ج 1، ص 195.

أحمد بن محمد بن الحسن وأبيه.

ب. تضعيف جماعة من العلماء للخزاعيّ ولمّا مهم له بوضع قراءة أبي حنيفة، كذلك تضعيف جمعٍ من العلماء لمحمد الشّيبانيّ.

**رجال الإسناد الثّاني:**

1. الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العبّاس المطوعيّ العباديّ البصريّ العمريّ، مُؤلِّف كتاب: "معرفة اللامات وتفسيرها". ذكر الذّهبيّ، وابن الجزريّ، وأبو نعيم، وأبو العلاء الهمدانيّ، إمامته في القراءة. أمَّا في الحديث؛ فقد ضعَّفه: أبو نعيم وأبو بكر بن مردويه. قرأ على: إدريس بن عبد الكريم، ومحمد بن عبد الرّحيم الأصبهانيّ، وغيرهما. قرأ عليه: أبو الفضل الخزاعيّ، وعلي ابن محمد الخبازيّ، وغيرهما. تُوفِّيَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[1].
2. عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم البغداديّ، المعروف بالنخاس -بالمعجمة-. وصفه الذّهبيّ وابن الجزريّ بـ "المقرىء" و"الماهر". كما وثَّقه الخطيب. أخذ القراءة عرضاً عن: محمد بن هارون التّمار صاحب رويس. روى القراءة عنه عرضاً: محمد بن الحسين الكارزينيّ، والخزاعيّ، وغيرهما. تُوفِّيَ سنة

(1) انظر: تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهانيّ، ج 1، ص 322، ومعرفة القُرّاء الكبار، الذّهبيّ محمد بن أحمد، دار الكُتُب العلميّة، ط/1، 1417هـ ص 179، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 1، ص 213.

ثمان وستين وثلاثمائة[1].

3. عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد بن رابطة، أبو زيد النّميريّ البصريّ. حدَّث عن: محمد بن غندر، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما. روى عنه: أبو بكر بن أبي الدّنيا، وابن ماجه، وآخرون. كان عالماً بالسِّيَر، وله تصانيف كثيرة. وهو مستقيم الحديث عند ابن حبّان، وصدوق عند ابن أبي حاتم وأبيه. كما وثّقه الدّار قطنيّ والخطيب. تُوفِّيَ سنة اثنتين وستين ومائتين[2].

4. محمد بن الحسن بن زياد اللّؤلؤيّ. روى القراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة عن أبيه عنه، رواها عنه عمر بن شبة النّميريّ، حسب ما ذكره الخزاعيّ[3].

5. الحسن بن زياد اللّؤلؤيّ الكوفيّ الفقيه، صاحب الإمام أبي حنيفة. روى القراءة عنه، وسمع ابن جريج، وغيره. روى القراءة عنه: ابنه محمد، وأخذ عنه محمد بن شجاع الثّلجيّ، وغيرهما. وثّقه مسلم بن قاسم. وأثنى عليه بسعة فقهه: يحيى بن آدم، والذّهبيّ، وابن الجزريّ. كما أخرج له أبو عوانة في "مستخرجه"، والحاكم في

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج 11، ص 98، ومعرفة القُرّاء الكبار، الذّهبيّ، ص 182، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 1، ص 414.

(2) انظر: الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم عبد الرّحمن بن محمد، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط/ 1، 1271هـ، ج 6، ص 116، والثّقات، محمد بن حبّان، إشراف: محمد خان، دائرة المعارف العثمانيّة، الهند، ط/ 1، 1393هـ، ج 8، ص 446، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج 13، ص 45.

(3) انظر: غاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 2، ص 116.

"مستدركه". وقد ضعَّفه جمعٌ من العلماء، فهو كذَّاب عند يحيى بن معين وأبو داود، ومتروكٌ عند الدّار قطنيّ، وليس بثقةٍ ولا مأمونٍ عند أبي حاتم، والنَّسائيّ، وأبي داود. وضعَّفه: ابن المدينيّ، وابن الجزريّ، والذّهبيّ، وغيرهم. ووصمه يحيى ابن معين، ووكيع، وشريك، بالكذب والخُبْث. تُوفِّيَ سنة أربع ومليْنْ [1].

**الحُكْم على الإسناد الثّاني:**

بعد دراسة رجال هذا الإسناد يتّضح أنَّ الحسن بن زياد قرأ على أبي حنيفة، وسُئِل عن إسناد قراءته فأسندها إلى: الأعمش، وعاصم، وعبد الرحمن بن أبي ليلى. وهذا يُقوِّي الإسناد. لكنّه يضعف من وجهيْنْ :

**الأوّل**: أنَّ الإسناد ورد بصيغة العنعنة.

**والثّاني**: تضعيف جمع من العلماء لمُسْنِد هذا الطّريق الحسن بن زياد، بل إنَّ ابن الجزريّ نسب وضع قراءة أبي حنيفة له.

(1) انظر: الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج 3، ص 15، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج 8، ص 275، وميزان الاعتدال، الذّهبيّ محمد بن أحمد، تحقيق: علي البجاويّ، دار المعرفة، بيروت، 1382هـ، ج 1، ص 491، وغاية النّهاية، ابن الجزريّ، ج 1، ص 213، ولسان الميزان، ابن حجر، ج 2، ص 208.

## المبحث الثّاني

## القراءات التي انفرد بها أبو حنيفة وتوجيهها

**القراءة الأولى:**

قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨].

**القراءة المنفرد بها:**

قرأ أبو حنيفة: ﴿قَيِّماً﴾ -بتشديد الياء بغير ألف-، سمعها منه أبو زهير عبد الرّحمن بن معبد الدّوسريّ كما في: "مناقب الإمام الأعظم"، قال المُوفّق المكّيّ: "وهي قراءة علقمة، نحو: قوله: ﴿دِيناً قَيِّماً﴾. ويُقال: هي قراءة عبد الله بن مسعود". وأسندها لأبي حنيفة وحده: الزّمخشريّ، والهنليّ، والكرمانيّ، والنّوزوازيّ، وأبو حيّان. واختار الهنليّ قراءة الجمهور اتّباعاً للجماعة والمصحف.

**توجيه القراءة:**

انفرد أبو حنيفة بهذه القراءة على الأغلب، حيث لم يذكر موافقتها لقراءة علقمة إلاّ المُوفّق وحده. أمّا وجهها في العربيّة؛ فقال أحمد بن يحيى النّحويّ: "القَيِّم مثل الجيِّد". وأوجه نصبه مثل الأوجه الجارية في قراءة الجمهور أربعةُ أوجه:

**الوجه الأوّل:** أنّه منصوبٌ على الحال، واختلف في صاحب الحال على ثلاثة أوجه:

1. بعضهم جعله حالاً مؤكَّدة من اسم: ﴿اللَّهُ﴾، والعاملُ فيها ﴿شَهِدَ﴾. والمعنى على هذا: شهد الله حال قيامه بالقسط: أنّه لا إله إلاَّ هو. وفيه تنبيهٌ على جزاء الشّاهد بها والجاحد لها.
2. بعضهم جعله حالاً مؤكَّدة من: ﴿هُوَ﴾، والعامل فيها معنى النّفي في الجُملة. والتّقدير: لا إله إلاَّ هو حال كونه قائماً بالقسط. فهو وحده المستحقّ الإلهيّة، مع كونه قائماً بالقسط. وعن أبي إسحاق: العامل فيها خبر المبتدأ؛ لمضمَّنَ من معنى المشقّ . وقيل: العامل فيها المبتدأ؛ لِمضمَّن من معنى التّنبيه. ورجح مجيئه حال من ﴿هُوَ﴾: ابن تيميّة وابن القيّم؛ لتضمُّنه شهادة الملائكة وأولي العلم له بالوحدانيّة والعدل. والتّقدير الأوّل لا يتضمَّن ذلك؛ لأنّه إذا كان القيام بالقسط حالاً من اسم الله وحده فإنَّ الملائكة وأولي العلم يشهدون فقط أنّه لا إله إلاَّ هو. وذكر ابن القيّم -أيضاً- أنَّ قيامه بالقسط فيما شهد به أبلغ من كونه حالاً من مجرّد الشّهادة، وجاز مجيء الحال بعد معطوفٍ لأمن الالتباس؛ فإنَّ القيام بالقسط من خصائص الله تعالى وحده،، فيكون بمثابة التّتمّة لكمال الأفعال بعد كمال الذّات.
3. بعضهم جعله حالاً من الجميع، على اعتبارِ كُلِّ واحد قائماً بالقسط. ورُدَّ هذا المذهب؛ لكون الحال مختصّةٌ بالله تعالى، دون ما عُطِفَ عليه.

**الوجه الثّاني:** أنْ يكون صفة للمنفي؛ لأنّهم قد يتّسعون في الفصل بين الصّفة والموصوف، كأنّه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلاَّ هو.

**الوجه الثّالث:** نصبه على المدح وإنْ كان نكرة؛ لمجيء الشّواهد بذلك.

**الوجه الرّابع**: نصبه على القطع، أي: إنّه كان من حقّه أنْ يرتفع نعتاً لله تعالى بعد تعريفه بـ (أل)، والأصل:شَهِدَ اللهُ القائمُ بالقسط. فلما نُكِّر امتنع إتباعه قُطِع إلى النَّصب. وهذا مذهبُ الكوفيّين. ونقله بعضهم عن الفرّاء وحده. واختاره الطّبريّ، ويُؤيّده قراءةُ ابن مسعود: ﴿**القائمُ بالقسط**﴾ برفع ﴿**القائم**﴾ تابعاً للّفظ الجلالة[1].

**القراءة الثّانية:**

قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾[الأنعام: ١٠٤].

---

(1) انظر: معاني القرآن، الفرّاء يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد النّجاتيّ ومحمد النجّار وعبد الفتّاح الشّلبيّ، الدّار المصريّة، مصر، ط/ 1، ج 1، ص 200، وتفسير الطّبريّ، محمد بن جرير الطّبريّ، تحقيق: د. عبد الله التّركيّ، دار هجر، ط/ 1، 1422هـ، ج 5، ص 278، والكامل في القراءات العشر، الهذليّ، ص 514، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذانيّ، تحقيق: محمد الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط/ 1، 1427هـ، ج 2، ص 26، مناقب الإمام الأعظم، الموفق المكي، ص 72-73؛ شواذ القراءات، الكرمانيّ محمد بن أبي نصر، تحقيق: د. شمران العجليّ، مؤسّسة البلاغ، بيروت، ط/ 1، 2001م، ص 109، والمغني في القراءات، محمد بن أبي نصر النّوزواريّ، تحقيق: عيسى كابر، رسالة دكتوراه بجامعة أُمّ القُرى، مكّة المكرّمة، ص 572، والدُّر المصون، السّمين الحلبيّ، ج 3، ص 75، وتفسير القرآن الكريم، ابن القيّم محمد بن أبي بكر، تحقيق: مكتب الدّراسات والبحوث العربيّة والإسلاميّة، إشراف: إبراهيم رمضان، دار الهلال، بيروت، ط/ 1، 1410هـ، ص 185، وإعراب القرآن وبيانه،محيي الدّين درويش، دار الإرشاد للشّؤون الجامعيّة، حمص، ط/ 4، 1415هـ، ج 1، ص 474.

**القراءة المنفرد بها:**

قرأ أبو حنيفة: ﴿أُعْمِيَ﴾ - بزيادة همزة مضمومة وإسكان العين-. سمعها منه: أبو زهير الدوسي، ونقلها: ابن مهران، والهَنْليّ، والكرمانيّ، والنّوزوازي، وعبد القادر القرشيّ.

**توجيهها:**

لم تُرْوَ قراءة أبي حنيفة هذه إلاّ عنه، وهي مخالفة لرسم المصحف، وجرت على البناء للمجهول. وروى النّعليّ نحوها عن طلحة بن مصرف ﴿عُمِّيَ﴾ -بضمّ العين وتشديد الميم- على المجهول. ويذكر الله تعالى في هذه الآية الكريمة أنّه قدينَّ لهم الحقّ بالآيات البيِّنات، فمَنْ أبصر، أي: علم الحق، فقد علم علماً ينفع نفسه، ومن عَميَ، أي: ضلّ عن الحقّ وتكبّر، فضلاله ووزره على نفسه.

اختار الهَنْليّ قراءة الجمهور؛ لما فيها من محُسِّن المطابقة بين قوله: ﴿أَبْصَرَ﴾ و﴿عَمِيَ﴾.

ولعلّ في قراءة أبي حنيفة ﴿أُعْمِيَ﴾ إشارةٌ إلى تحقير الفاعل وفعله وعاقبته، وفي مقابله ﴿أَبْصَرَ﴾ بالبناء للفاعل تكريماً للفاعل والتّنويه على حُسْن فعله وعاقبته. والله أعلم[1].

---

(1) انظر: غرائب القراءات، أحمد بن الحسين بن مهران، تحقيق: براء الأهدل، رسالة دكتوراة بجامعة أُمّ القُرى، مكّة المكرّمة، 1438هـ، ص 354، والكامل في القراءات، الهَنْليّ، ص 381، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ج 2، ص 73، وشواذ القراءات، الكرمانيّ، ص 175، والمغني في

**القراءة الثّالثة:**

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام: ١٥٨].

**القراءة المنفرد بها:**

قرأ أبو حنيفة في رواية محمد الشّيبانيّ: ﴿**لا تَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا**﴾ -بالتّاء ونصب (نفساً) ورفع (إيمانها)-. وافقه فيها: ابن سيرين، وابن عمر، وأبو عمران الجونيّ.

لكنّه انفرد بقراءة ثانية بالتّاء -أيضاً- مع رفع (نفسٌ ) ونصب (إيمانَها) ﴿**لا تَنْفَعُ نَفْسٌ إِيمَانَهَا**﴾، نقلها عنه: الهنليّ، والمرنديّ، والمُوفّق، والكرمانيّ. وضعّفها الخزاعيّ. كما خطّأها الهنليّ والمرنديّ.

**توجيهها:**

قراءة أبي حنيفة منفردٌ بها، ورفع "نفس" مخالف لرسم المصحف، وقراءة الجمهور ﴿يَنفَعُ﴾ بياء التّذكير ونصب ﴿نَفْسًا﴾ على المفعول به، ورفع ﴿إِيمَٰنُهَا﴾ على إسناد الفعل إليه؛ لكونه مُذكّراً، وتقدُّم المفعول به على الفاعل؛ ليتمّ الإيجازُ في عود الضّمير. كما أسند الفعل إلى الإيمان؛ لأنّ الحديث عن جدوى منفعة الإيمان إذا طلعت الشّمس من مغربها.

---

القراءات، النّوزوازيّ، ص 788، والجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، القرشيّ، ج 1، ص 508، والتّحرير والتّنوير، الطّاهر ابن عاشور، الدّار التّونسيّة، تونس، 1984م، ج 7، ص 419.

القراءة الأولى المروية عن أبي حنيفة ومَنْ معه بالتّاء ﴿لا تَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾ خطَّأها أبو حاتم؛ لما فيها من إسناد الفعل للإيمان وهو مُذكَّر. ورُدَّ عليهم: باكتساب الإيمان التّأنيث بالإضافة أو لأنَّ الإيمان بمعنى العقيدة.

أمَّا القراءة التي انفرد بها أبو حنيفة ﴿لا تَنْفَعُ نَفْسٌ إِيمَانُهَا﴾؛ فأسند الفعل إلى (نَفْسٌ ) وهي مُؤنَّث، ونصب (إِيمَانُهَا) على المفعول به؛ فليس فيها تقديمٌ وتأخير. وردَّ عبد القادر القرشيّ على تضعيف الفضل لها بأنّه يمكن دفعه بأنَّ (إيمانها) بدل اشتمال منها، أي: إنَّ الإيمانَ والنفسَ كُلٌّ منهما مشتملٌ على الآخر، وقد جاءت النَّظائر في القرآن الكريم في موقف يوم القيامة بإسناد الفعل لمصدر الإيمان ونحوه، لا إلى الإنسان، كما في: ﴿لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ [السّجدة: 29]، و﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا﴾ [غافر: 85]، و﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [الرّوم: ٥٧]، ونحوه في: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: 52][1].

(1) انظر: الكامل في القراءات، الهذليّ، ص 550، وقُرَّة عين القُرَّاء، المرنديّ إبراهيم بن محمد، تحقيق: نسيبة الرّاشد، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام، الرّياض، 1438هـ ص 726، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ص 73، وشواذ القراءات، الكرمانيّ، ص 182، والجواهر المضيّة، القرشيّ، ج 1، ص 508، المغني في القراءات، النّوزوازيّ، ص 811،و البحر المحيط، أبو حيّان محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج 4، ص 700، والتّحرير والتّنوير، ابن عاشور، ج 8، ص 187.

**القراءة الرّابعة:**

قوله تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنۡ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ٩٢﴾[يونس: 92].

**القراءة المنفرد بها:**

رُوي عن أبي حنيفة فيها عدّة روايات، هي:

1. ﴿فَالْيَوْمَ نُحَيِّيكَ بِأَبْدَالِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾، رواها الهنليّ والنّوزوازيّ والمرنديّ، وروى عنه: ﴿بِأَبْدَالِكَ﴾. وسكت عن قراءته في الباقي: الزّمخشريّ، والسّمين الحلبيّ، وأبو حيّان، والنّسفيّ، والألوسيّ، ومحمد الأمين الهرريّ.
2. ﴿فَالْيَوْمَ نُحَيِّيكَ بِأَبْدَالِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾، نقلها عبد القادر القرشيّ والمُوفّق المكّيّ. وذكر القرشيّ أنّ قراءة ﴿خَلَقَكَ﴾ قراءة علي بن أبي طالب ﷺ.
3. ﴿فَالْيَوْمَ نُحَيِّيكَ بِأَبْدَالِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَك آيَةً﴾، رواها عبد القادر القرشيّ.
4. ﴿فَالْيَوْمَ نُحَيِّيكَ بِأَبْدَالِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَك آيَةً﴾، نقلها المُوفّق المكّيّ.

**توجيهها:**

أمّا الحاء في ﴿نُحَيِّيكَ﴾؛ فشاركه فيها غيره، حيث رُويت عن: اليزيديّ وعلقمة، عن ابن مسعود وأُبيّ بن كعب -رضي الله عنهما-. كما رُويت عن: محمد بن السّميفع، ويزيد البربريّ.

وتوجيه معناها أي: نلقيك بناحية ممّا يلي البحر، وذلك أنّه طُرِحَ بعد الغرق بجانب البحر. وقراءة الجيم ﴿نُنَجِّيكَ﴾ على معنى نُبْعِدك، وقيل: نلقيك بنجوة من

الأرض. وذلك أنَّ بني إسرائيل لم يُصدِّقوا أنَّ فرعون غرق، فألقاه الله على نَجْوةٍ، أي: مكان مرتفع من الأرض حتَّى شاهدوه.

أمَّا ﴿بِأَبْدَانِكَ﴾ فانفرد بها أبو حنيفة، وهي مخالفة لرسم المصحف. وذكر الشّوكانيّ أنَّها رُويت عن ابن مسعود، وتبعه في ذلك الهرريّ. والذي رواه أبو حيّان عن ابن مسعود وابن السّميفع: ﴿بِبَدَنِكَ﴾. وكذا نقله الألوسيّ والهرريّ -أيضاً-.

وتوجيه قراءة الإفراد ﴿بِبَدَنِكَ﴾ أي: بدرعك أو ببدنك كاملاً أو عُرياناً من غير لباس، وذلك أبلغ في إهانته. أمَّا قراءة الجمع ﴿بِأَبْدَانِكَ﴾؛ فتعني: ببدنك كُلّه وافياً بأجزائه، كقولهم: "شابت مفارقه"، أو بدروعك؛ لأنّه كان يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسه.

أمَّا ﴿خَلْفَكَ﴾؛ فلهُ لأبي حنيفة فيها ثلاث قراءات:

**الأولى:** ﴿خَلْفَكَ﴾؛ لأنَّ الذين رووا عنه الحاء في ﴿نُنَحِّيكَ﴾ و﴿بِأَبْدَانِكَ﴾ سكتوا عن ﴿خَلْفَكَ﴾، ومفهومه أنّه وافق الجمهور.

**والثّانية:** ﴿خَلَفَكَ﴾، أي: لِمَنْ وراءك من النّاس، وهم بنو إسرائيل، علامة على مهانتك، وأنَّ ما تدّعيه من الرّبوبيّة باطل. وقراءة: ﴿لِمَنْ خَلَفَكَ﴾ على صيغة الفعل الماضي، أي: لِمَنْ يأتي بعدك من القرون.

**والثّالثة:** ﴿خَلَقَكَ﴾ ومعناها أي: ليجعلك اللهُ آيةً له في عباده في إفراده إيّاك بالإلقاء إلى

السّاحل؛ لكشف تزويرك وإماطة الشُّبُهات في أمرك"».

**القراءة الخامسة:**

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ﴾[الحج : ٥].

**القراءة المنفرد بها:**

وردت عن أبي حنيفة روايتان في قراءتها:

**الأولى:** ﴿ونُقِرَّ﴾ بفتح الرّاء، و﴿نُخْرِجَكُمْ﴾ نصباً، من رواية محمد، ذكرها المُوفّق المكّيّ، وقرأ بها من طريق الفضل عن عاصم.

---

(1) انظر: الكامل في القراءات، الهذليّ، ص 569، وتفسير الزّمخشريّ، محمود بن عمرو الزّمخشريّ، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط/ 3، 1408هـ، ج 2، ص 369، وقُرّة عين القُرّاء، للمرنديّ، ص 851، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ص 73، والجواهر المضيّة، القرشيّ، ج 2، ص 509، والمغني في القراءات، النّوزوازيّ، ص 973، والبحر المحيط، أبو حيّان، ج 6، ص 103، والدُّر المصون، الحلبيّ، ج 6، ص 264، وتفسير النّسفيّ، النّسفيّ عبد الله بن أحمد، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطّيّب، بيروت، ط/ 1، 1419هـ، ج 2، ص 39، وروح المعاني، الألوسيّ محمود بن عبد الله، تحقيق: علي عطيّة، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط/ 1، 1415هـ، ج 6، ص 173، وفتح القدير، الشّوكانيّ محمد بن علي، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطّيّب، بيروت: ط/ 1، ١٤١٤هـ ج 2، ص 534، وتفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين الهرريّ، دار طوق النّجاة، بيروت، ط/ 1، ١٤٢١هـ ج 12، ص 353.

**الثّانية:** ﴿وَيَقِرُّ﴾ -بفتح الياء وكسر القاف ورفع الرّاء-، نقلها عنه: الهنليّ، والمرنديّ، والنّوزوازيّ. وهي القراءة التي انفرد بها أبو حنيفة.

**توجيههما:**

القراءة التي انفرد بها أبو حنيفة ﴿وَيَقِرُّ﴾ مأخوذة من قولهم: قَرَّ بِالْمَكَانِ يَقِرُّ ويَقَرُّ. والأُولى أعلى، وهذه القراءة بالرّفع. ومثلها قراءة الجمهور، إلاّ أنّها بالنُّون وضمّها. وتوجيه قراءة الرّفع فيهما: أنَّ اللام في ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ لام التّعليل، فُصِب بعدها الفعل بـ (أنْ) مضمرة، واللام مع مدخولها مُتعلِّقة بـ ﴿خَلَقْنَكُمْ﴾ أو اللام للصّيرورة والعاقبة. أي: أنَّ أفعاله هذه يتبيَّن بها من قُدْرته وعلمه ما لا يمكن الإحاطة به. ولذلك حذف مفعول "يُبَيِّنَ"؛ للاستدلال بقُدْرته على بدء الخلق بقُدْرته على إعادته. والواو في: ﴿وَنُقِرُّ﴾ استئناف مسوق؛ لبيان حالهم بعد تمام خلقهم، فليس المعنى: خلقناكم لنقرّ، وهو فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: نحن في قراءة الجمهور. أمَّا في قراءة أبي حنيفة؛ فالفاعل الاسم الموصول: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا نَشَآءُ﴾.

وقراءة الجمهور هي المتواترة الصّحيحة، ويحصل بها انتظام الأفعال قبلها وبعدها بالنُّون، وهو الأَوْلَى. أمَّا قراءة أبي حنيفة ومَنْ قرأ بالياء؛ فعلى الالتفات.

أمَّا الرواية الأولى عنه بالنَّصب ﴿ونُقِرَّ﴾؛ فقد أنكرها: سيبويه، والفرَّاء، والزّجّاج؛ لأنَّ معناها: فعلنا ذلك لنُقِرَّ في الأرحام، والله تعالى لم يخلق الأنام ليُقِرَّهم في الأرحام، وإنَّما خلقهم ليدلَّهم على رُشْدهم وصلاحهم. ووجَّهها الزمخشري بأنَّها تعليل معطوف على تعليل، ومعناه: خلقناكم مدرجين هذا التّدريج لغرضين: أحدهما: أنْ

يُبَيِّنَ قُدْرتنا، والثّاني: أنْ نُقِرَّ في الأرحام مَنْ نُقِرُّ؛ حتّى يولدوا وينشؤوا ويبلغوا حدّ التّكليف فأُكلِّفهم، وعضّدها بقوله تعالى بعد: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾؛ ليؤذن بأنّ البلوغ هو المقصود الأَوْلى، فهو أوانُ التّكليف[1].

**القراءة السّادسة:**

قوله تعالى: ﴿۞ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴿٥١﴾﴾ [الأحزاب: ٥١].

**القراءة المنفرد بها:**

قرأ أبو حنيفة وحده: ﴿أَتَيْتَهُنَّ﴾، نقلها عنه: الهذليّ، والمرنديّ، والموفّق المكّيّ، والكرمانيّ، وعبد القادر القرشيّ، والنّوزوازيّ. قال أبو الفضل: "وما علمتُ له في قراءته متابعاً".

---

(1) انظر: الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط/ 3، ١٤٠٨هـ، ج 3، ص 53، ومعاني القرآن، الفرّاء، ج 2، ص 216، ومعاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج، ج 3، ص 412، والكامل في القراءات، الهذليّ، ص 603، وتفسير الزّمخشريّ، ج 2، ص 369، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ص 73، وقُرّة عين القُرّاء، المرنديّ، ص 1085، والمغني في القراءات، النّوزوازيّ، ص 1280، والدُّر المصون، السّمين الحلبيّ، ج 8، ص 231، ولسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط/ 3، 1414هـ، ج 5، ص 84، وتفسير أبي السّعود، العماديّ محمد، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ج 6، ص 94، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدّين درويش، ج 6، ص 393.

**توجيهها:**

قراءة أبي حنيفة: ﴿أَتَيْتُهُنَّ﴾ بالقصر من المجيء، وقد أباح الله تعالى لنبيّه ﷺ خصّةً القسم بين زوجاته أو عدم القسم لهنّ توسعةً له، فإنْ علمنَّ بأنَّ ذلك حُكْمٌ من الله تعالى وليس تابعاً لهوى النّبيّ ﷺ قرّت أعينهنَّ بأمر الله تعالى ولم يحزنَّ، ثُمَّ لمَّا يعدل الرّسول عليه ﷺ بينهنَّ اختياراً منه يرضين بما أعطاهنَّ. فـ (آتى) –بالمدّ– من الإعطاء تنصب مفعولين ، ومفعولها الأوّل هنا الهاء، ومفعولها الثّاني محذوف تقديره: يَرْضَيْنَ بما أَعطَيْتَهُنَّ كُلُّهنَّ من التّقريب والتّسوية بينهنَّ. والقصر بمعنى المجيء، وفي الكلام حذفٌ تقديره: ما جئتهم به من التّقريب والإرجاء. والفعل في هذه القراءة لازم. واختار الهذليّ قراءة الجمهور؛ لمعنى الإعطاء المناسب لما تقصَّل به عليهنَّ من العدل[1].

**القراءة السّابعة:**

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر: 28].

(1) انظر: الكامل في القراءات، الهذليّ، ص 398، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ص 73، وقُرّة عين القُرّاء، المرنديّ، ص 1238، وحُجّة القراءات، ابن زنجلة عبد الرّحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرّسالة، ص 137، وشواذ القراءات، الكرمانيّ، ص 386، والجواهر المضيّة، القرشيّ، ج 1، ص 510، والمغني في القراءات، النّوزواني، ص 1498، والتّحرير والتّنوير، ابن عاشور، ج 22، ص 75، وتفسير القرآن الكريم (سورة الأحزاب)، العثيمين محمد بن صالح، مؤسّسة الشّيخ/ محمد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط/ 1، ص 397.

**القراءة المنفرد بها:**

رُوي عن أبي حنيفة أنَّه قرأها: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾ -برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، نقلها عنه: ابن مهران، والهنليّ، والثّعليّ، والمرنديّ، والمُوفّق، والكرمانيّ، وعبد القادر القرشيّ، والنّوزوازيّ، وأبو حيّان، والسّمين الحلبيّ، والنّسفيّ. وحكاها عنه الزّمخشريّ. كما رواها عن عمر بن عبد العزيز: الزّمخشريّ، والثّعليّ، والكرمانيّ، والقرشيّ، والنّوزوازيّ، وأبو حيّان، والحلبيّ، والنّسفيّ. ونقلها كذلك عن ابن سيرين: الكرمانيّ، والنّسفيّ. ورواها علي القيروانيّ والأصبهانيّ عن طلحة بن مصرف. ونقل الحلبيّ عن الهنليّ أنّه رواها عن أبي حيوة شريح الحضرميّ. ولم أقف عليها عنده.

**توجيهها:**

لم ينفرد أبو حنيفة بالقراءة المذكورة. أمَّا قراءة الجمهور ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾؛ فتوجيهها على أنَّ معنى الخشية الخوف، وتقديم المفعول على الفاعل؛ لإفادة حصر الخشية من الله تعالى في العلماء دون غيرهم. ولا يتحصَّل هذا المعنى بدون هذا التّقديم، فلو تقدَّم الفاعل لأفاد أنَّ العلماء يخشون الله تعالى، وغيرهم يخشونه أيضاً.

أمَّا القراءة المروية عن أبي حنيفة ومَنْ معه ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾؛ فالفاعل فيها لفظ الجلالة، والعلماء المفعول به. وقد اختلف العلماء في توجيهها: فأنكر صحّتها عن أبي حنيفة وعمر بن عبد العزيز أبو حيّان. وضعَّفها: الهنليّ، والمرنديّ، والقيروانيّ وتبعه الأصبهانيّ. وذكر القيروانيّ والأصبهانيّ تلحين كثيرٍ من العلماء لها؛

لأنَّ الخشية لا تصحّ إلاَّ من العبد. ووجَّهها غيرهم بتوجيهات عدّة، منها:

1. أنَّ المعنى: "يعلم" أو "يراعي" أو "يمتحن"، أو "يختار". ونقل ابن مهران عن أبي الدّينار المقريء أنَّ تأويلها بـ "يختار" المراد به الشّفقة، أي: يصونهم ويدفع عنهم كيد الشّيطان. واستبعد القيروانيّ والأصبهانيّ هذه التّأويلات.
2. أنَّ الخشية على الاستعارة بمعنى: إنَّما يُعظِّم الله من عباده العلماء، وفيه إشارةٌ لمكانتهم عنده. ذكر هذا المعنى الزّمخشريّ والعكبريّ.
3. نقل القيروانيّ وتبعه الأصبهانيّ توجيه بعض العلماء لها على القلب، كما تقول: تهيبني الفلاةُ، في معنى: تهيبت الفلاة[1].

(1) انظر: غرائب القراءات، ابن مهران، ص 720، والكامل في القراءات، الهذليّ، ص 624، وإعراب القرآن، إسماعيل بن محمد الأصبهانيّ، تحقيق: د. فائزة المُؤيّد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرّياض، ط/ 1، 1415هـ ص 327، والكشّاف، الزّمخشريّ، ج 3، ص 610، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثّعلبيّ أحمد بن إبراهيم، دار التّفسير، جدّة، ط/ 1، 1436هـ ج 22، ص 182، ومناقب الإمام الأعظم، المُوفّق المكّيّ، ج 2، ص 73، وشواذ القراءات، الكرمانيّ، ص 396، والمغني في القراءات، النّوزوازيّ، ص 1530، والجواهر المضيّة، القرشيّ، ج 2، ص 511، والنّكت في القرآن الكريم، علي القيروانيّ، تحقيق: د. عبد الله الطّويل، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط1، 1428هـ، ص 407، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذانيّ، ج 5، ص 326، ودلائل الإعجاز، الجرجانيّ عبد القاهر بن عبد الرّحمن، تحقيق: محمود شاكر، دار المدنيّ، جدّة، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط/ 3، 1413هـ ج 1، ص 338، والتّبيان في إعراب القرآن، العكبريّ عبد الله بن الحسين، تحقيق: علي البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، ج 2، ص 1075، والبحر

## المبحث الثّالث

## مواقف العلماء من اختيار أبي حنيفة في القراءة

أُبَيِّنُ في هذا المبحث الحُكْم على قراءة أبي حنيفة -رحمه الله- تفصيلاً من خلال ذكر أقوال العلماء فيها خطّة، ثُمَّ الحُكْم عليها إجمالاً من خلال ذكر القسم الذي تدخل تحته من أقسام القراءة وأقوال العلماء في حُكْم القراءة به في الصّلاة وغيرها.

**المطلب الأوّل: الحُكْم على قراءة أبي حنيفة تفصيلاً:**

ظهر لي من خلال تتبُّع أقوال العلماء في قراءة أبي حنيفة خطّةً عدم صحّة نسبتها إليه لعدّة أسباب:

**الأوّل**: ضعف سند القراءة من الطّريقْ ، وقد تمَّ تبيين ذلك في مبحث إسناد القراءة.

**الثّاني**: أنَّ الإمام الخزاعيّ، رغم ثبوت قدمه في القراءات وإمامته فيها، إلاَّ أنَّ ظاهرَ سببِ عدمِ توثقِ العلماء له؛ نسبتهم وضع قراءة أبي حنيفة له. فنسب وضعها للخزاعيّ أبو العلاء الواسطيّ. وذكر الواسطيّ عثوره على إفادات خطّيّة عن الدّار قطنيّ وجماعة من أهل العلم في زمن الخزاعيّ تفيد بوضع الخزاعيّ للقراءة، واستعظامه اتّهامهم له بوضعها، ونزوحه عن بغداد إلى الجبل، حتَّى اشتهر حاله عند أهل الجبل،

---

المحيط، أبو حيّان، ج 9، ص 31، والدُّر المصون، السّمين الحلبيّ، ج 9، ص 231.

وسقطت منزلته عندهم.

كما ذكر الخطيب استنكاره كتابه في القراءات، حتَّى ذكر له النّاس أنَّه كان قبيحاً في تخليطه، وليس بمؤتمنٍ فيما يرويه. وكلُّ مَنْ لم يوثّقه، كالذّهبيّ، والسّمعانيّ، والصّفديّ، وابن الأثير، استشهدوا بقول الخطيب، وبما نقله عن الواسطيّ.

أمَّا ابن الجزريّ؛ فذكر في "النّشر" قراءة أبي حنيفة مثالاً على قسم القراءات الذي نقله غير ثقة وليس له وجهٌ في العربيّة. وذكر أنَّ الخزاعيّ هو الذي جمعها، ثُمَّ نقل قول الواسطيّ والدّارقطنيّ فيها[1].

لكنّه في "غاية النّهاية" عندما ترجم للخزاعيّ وثّقه ووصفه بالإمامة في القراءة، ونسب وضع القراءة للحسن بن زياد. وقد استنكر الألباني تبرئة ابن الجزريّ للخزاعيّ رغم تضعيفِ جمعٍ من العلماء له، وردّ عليه في نسبته وضع القراءة للحسن ابن زياد بأنَّ كُلّاً منهما يتحمَّل عهدة كتابه.

وكذلك فإنَّ الواسطيّ لم يفد بأنَّ الكتاب من رواية الحسن. كما أنَّ الخزاعيّ لم يتبرأ من عهدة كتابه. وأنَّه لو كان كلام ابن الجزريّ صحيحاً ما كان للخزاعيّ حاجةً للهروب من بغداد إلى الجبل.

قلتُ: يدلُّ عليه -أيضاً- استجابة الخزاعيّ لطلب التّنوخيّ بتأليف قراءة أبي

(1) انظر: النّشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ محمد بن محمد، تحقيق: د. السّالم الشّنقيطيّ، المدينة المنوّرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، ط/ 1، 1435هـ، ج 2، ص 55.

حنيفة، والقراءة وإنْ نسب ابن الجزريّ -رحمه الله- وضعها للّؤلؤيّ؛ فقد وردت عن الخزاعيّ من طريق محمد بن الحسن الشّيبانيّ. لكنّ ما نُسِبَ للخزاعيّ من تضعيف بسبب نسبة وضع قراءة أبي حنيفة له لا يقدح في إمامته في القراءات، فقد نُقِلت عنه القراءات المتواترة الصحيحة. والله أعلم.

**الثّالث**: أنَّ محمداً الشّيبانيّ والحسن بن زياد ذكرا أنَّ اختيار أبي حنيفة موافقٌ لقراءة الصّحابة والتّابعين، إلاَّ أنَّ في قراءته أحرفاً انفرد بها. وهي التي تناولها هذا البحث. كما يبعد أنْ يقرأ أبو حنيفة في صلاته بأحرفٍ لم تُرْوَ عن الصّحابة وأتباعهم.

**الرّابع**: أنكر إمام المُحقّقين في القراءات الإمام ابن الجزريّ -رحمه الله- صحّة نسبة هذه القراءات لأبي حنيفة، وجعلها من القراءات الموضوعة، واستنكر نسبة المُفرّين القراءة إليه. وتبعه في ذلك: السّيوطيّ والزّرقانيّ(1)، وغيرهما. كما شكّك أبو حيّان في صحّة نسبة قراءة: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ**﴾ في فاطر إليه، بل إنَّ أبا الفضل الخزاعيّ نفسه ضعَّف بعض هذه القراءات، كما يظهر في قراءة: ﴿**لا تَنْفَعُ نَفْسٌ إِيمَانُهَا**﴾ بالأنعام، و﴿**بِمَا أَتَيْتُمُوهُنَّ كُلُّهُنَّ**﴾ في الأحزاب، حيث ضعَّف الأولى، ونصَّ على انفراده بالثّانية. وكأنّه استنكر ورودها عن أبي حنيفة.

**الخامس**: مع ضعف سند القراءة فقد فقدت شرط موافقة الرّسم العثمانيّ المُجْمَع

---

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ عبد الرّحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٣٩٤هـ، ج 1، ص 276، ومناهل العرفان، الزّرقانيّ محمد عبد العظيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، ط/ 3، ج 1، ص 430.

على وجوب موافقة القراءة له، كما يظهر في بعض الانفرادات. وقد نصّ الإمام الهنليّ -رحمه الله- الرّاوي لطريق اللّؤلؤيّ بصحّة كلّ قراءة قُرِئَت إذا لم تخالف الإجماع والرّسم العثمانيّ. هذا الضّابط غير مُتحقّق في قراءة أبي حنيفة[1]. كما ضعّف بعض العلماء وجه انفراداته في العربيّة.

فالذي يترجّح لي عدم صحّة القراءة المنسوبة لأبي حنيفة؛ لضعف سندها ومتنها، واستبعاد قراءة أبي حنيفة بأحرفٍ لم يقرأ بها، واستنكار العلماء صحّة النّسبة إليه.

**المطلب الثّاني: الحُكْم قراءة أبي حنيفة إجمالاً:**

أجمع الفقهاء على أنَّ القراءة الصّحيحة هي: القراءة المتواترة، الثّابتة في مصحف عثمان ﷺ.

واختلف الفقهاء في القراءة بالشّاذّ في الصّلاة على النّحو التّالي:

1. أمَّا عند الحنفيّة؛ فقياس أبي حنيفة ومحمد الشّيبانيّ جواز القراءة بما وافق معنى ما في المصحف الإمام، إذا كان بالعربيّة. وعند أبي يوسف تفسد صلاته. كما رُوِي عن أبي حنيفة وأصحابه فساد صلاة مَنْ قرأ بالشّاذّ. وأوّل هذا القول ابن مازة البخاريّ وغيره من علماء الحنفيّة بأنَّ صلاته تفسد إذا لم يقرأ مع الشّاذّ شيءٌ من المتواتر.

(1) نقله عن الهنليّ في الكامل أبو شامة في: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، ج 1، ص 178. ولم أقف عليه في الكامل، إلاّ أنَّ الهنليّ ذكر فحوى هذا المعنى في قراءة طلحة بن مصرف في الكامل، ص 527.

2. ذهب المالكيّة إلى بُطْلان صلاة مَنْ قرأ بما يخالف مصحف الإمام. وإنْ أجاز الإمام مالك القراءة بالشّاذّ خارج الصّلاة.
3. أمَّا الشّافعيّة؛ فلا يجوز القراءة بالشّاذّ، في الصّلاة ولا في خارجها، وتبطل الصّلاة بالشّاذّ إنْ تغيَّر المعنى. فإنْ لم يتغيَّر المعنى لا تبطل الصّلاة، لكن تُكْرَه.
4. أمَّا الحنابلة؛ فوردت عن الإمام أحمد روايتان: الأولى: بحُرْمة قراءة ما خرج عن مصحف عثمان، ولا تصحّ الصّلاة به في أصحّ الرّوايتيْن : والثّانية: أنّه يُكْرَه قراءة ما خرج عن مصحف عثمان. وعلى هذه الرّواية تصحّ صلاته إذا صحّ سند القراءة(1).

(1) انظر: المحيط البرهانيّ في الفقه النُّعمانيّ، محمود بن أحمد ابن مَازَةَ البخاريّ، تحقيق: عبد الكريم الجنديّ، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط/ 1، 1424هـ ج 1، ص 326، والتّقرير والتّحبير على تحرير الكمال، ابن أمير حاج محمد بن محمد، دار الكُتُب العلميّة، ط/ 2، 1403هـ ج 2، ص 214، والتّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ، ابن عبد البرّ، تحقيق: بشار معروف و"آخرين"، مؤسّسة الفُرْقان للتُّراث الإسلاميّ، لندن، ط/ 1، 1439هـ ج 5، ص 602، والمجموع شرح المُهذّب، النّوويّ يحيى بن شرف، دار الفكر، ج 3، ص 392، والإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، المرداويّ علي بن سليمان، تحقيق: د. عبد الله التّركيّ وعبد الفتّاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط/ 1، 1415هـ، ج 3، ص 469، والموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميّة، ط/ 1-2، مطابع دار الصّفوة، الكويت، ودار السّلاسل، مصر، من ١٤٠٤-١٤٢٧ هـ ج 33، ص 57.

## خاتمة

الحمد لله الذي يسرّ بفضله وإحسانه إتمام هذا البحث الذي ناقش اختيار الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ) -رحمه الله- في القراءات روايةً، من خلال دراسة سند قراءته، والحُكْم على صحّة القراءة المنسوبة إليه، تفصيلاً بذكر أقوال العلماء فيها خطّةً وإجمالاً بذكر آراء المذاهب الأربعة في حُكْم القراءة بالشّاذّ داخل الصّلاة وخارجها، وتناول هذا الاختيار درايةً من خلال دراسة انفراداته تخريجاً وتوجيهاً.

في الختام خلص البحث إلى عدّة نتائج وبعض توصيات نوردها فيما يلي:

**أولاً: النّتائج:**

وصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. الإمام أبو حنيفة من السّلف الذين أُثِر عنهم الإكثار من تلاوة القرآن الكريم وقيامه اللّيل به، فهو رابع أربعةٍ من السّلف ختموا القرآن في ركعةٍ واحدة.
2. تأليف الإمام أبي الفضل الخزاعيّ لكتاب قراءة أبي حنيفة من طريقيْ : طريق محمد الشّيبانيّ، وطريق الحسن بن زياد اللّؤلؤيّ .
3. وصول قراءة أبي حنيفة من طريق محمد الشّيبانيّ من رواية الخطيب البغداديّ، والمُوفّق المكّيّ عن الزّمخشريّ، ورواية الهنليّ وحده لطريق الحسن بن زياد، وقد روى ابن الجزريّ -رحمه الله- الكتاب من طريقيْه في "النّشر".
4. نقل بعض المُقرِّ ين والقُرَّاء اختيار أبي حنيفة في كُتُبهم، فنقله من المُقرِّ ين:

الزّمخشريّ الذي روى القراءة، ونقلها من روايته قراءةً عليه المُوفّق المكّيّ، وكذلك أبو حيّان. أمّا من القُرّاء؛ فنقلها: ابن مهران، والمرنديّ، والكرمانيّ، والنّوزوازيّ.

5. ضعف سند قراءة أبي حنيفة من كِلا الطّريقْ لسينْ رئيسينْ، هما: نسبة جمع من العلماء وضع القراءة لراويها أبي الفضل الخزاعيّ -رحمه الله-، وتضعيف العلماء لمُسنِدَيْ القراءة الشّيبانيّ واللّؤلؤيّ، إضافةً إلى أسبابٍ أخرى أوهت السّند.

6. انفراد الإمام أبو حنيفة بست انفرادات لم تروَ عن الصّحابة والتّابعين ﷺ، وهي انفرادات تنافى ما ذكره الشّيبانيّ واللّؤلؤيّ من موافقة اختيار أبي حنيفة لقراءة السّلف.

7. ضعف متن قراءة أبي حنيفة؛ حيث فقدت انفراداته شرط موافقة الرّسم العثمانيّ، عدا قراءة: ﴿قَيِّمًا﴾ بآل عمران، ﴿وبَقِرٌ﴾ بالحجّ، وقراءة ﴿أَتَيْتُهُنَّ﴾ بالأحزاب. كما ضعّف العلماء أوجه بعضها في العربيّة.

8. لم ينفرد أبو حنيفة بقراءة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾ بفاطر، لكنّ البحث خصّها بالذّكر؛ لاستدلال ابن الجزريّ وأبي حيّان -رحمهما الله- بها لإنكار صحّة نسبة القراءة إليه؛ لمخالفتها لمعنى الآية.

9. رجحان القراءة المتواترة في الوجه اللُّغويّ على قراءة أبي حنيفة، عدا قراءة ﴿قَيِّمًا﴾ بآل عمران؛ فأوجه نصبها جاريةٌ على أوجه قراءة الجمهور.

10. أوّل مَنْ نسب وضع قراءة أبي حنيفة للخزاعيّ الدّار قطنيّ وجماعةً من علماء عصره، وتبعه الواسطيّ وكُلُّ مَنْ ترجم للخزاعيّ، إلاّ ابن الجزريّ، حيث نسب

ذلك للّؤلؤيّ .

11. تعارض حُكْم ابن الجزريّ -رحمه الله- على الخزاعي في كتابيه "النّشر" و"غاية النّهاية"؛ حيث إنّه لم يُوثِّقه في "النّشر"؛ حين ذكر أنَّ جامع قراءة أبي حنيفة هو الخزاعيّ، ثُمَّ وثَّقه في "غاية النّهاية" ونسب وضع قراءة أبي حنيفة -رحمه الله- للحسن بن زياد -رحمهم الله أجمعين-.

12. استنكار الألبانيّ على ابن الجزريّ تبرئة الخزاعيّ من وضع قراءة أبي حنيفة، رغم الأقوال المأثورة عن العلماء في ذلك، وعدم تبرُّؤ الخزاعيّ منها، وغضبه ممَّنْ نسبوا له الوضع وفراره إلى الجبل.

13. علو شأن الإمام الخزاعيّ في القراءة، وما جاء تجريح من جرَّحه من العلماء إلاَّ بسبب نسبة الدّار قطنيّ والواسطيّ وضع قراءة أبي حنيفة إليه.

14. عدم صحّة نسبة قراءة أبي حنيفة إليه؛ لضعف سندها ومتنها، وانفراده بقراءةٍ لم تُرْوَ عن السّلف، واتّفاق السّلف وأئمة المذاهب الأربعة على عدم صحّة القراءة المخالفة لرسم المصحف، علاوةً على ضعف سندها، إضافةً إلى حُكْم كبار الأئمة المُحقِّقين بوضع القراءة.

15. اتّفاق السّلف وأئمة المذاهب الفقهيّة على شذوذ القراءة المخالفة للرّسم العثمانيّ وعدم جواز القراءة بها.

16. استنكار أبي الفضل الخزاعيّ -رحمه الله- الجامع لقراءة أبي حنيفة -رحمه الله- لبعض انفرادات أبي حنيفة -رحمه الله-، وما نقل عن الإمام الشّيبانيّ -رحمه الله-

في عدم تجويزه القراءة بالشّاذّ وبما خالف رسم المصحف. وكذا ما ذكره الهنليّ الرّاوي لطريق اللّؤلؤيّ بعدم صحّة القراءة المخالفة للإجماع والرّسم العثمانيّ. ذلك كُلّه يدلُّ على عدم تجويزهم القراءة بما خالف الجماعة وخالف رسم المصحف. وهذا ينطبق على قراءة أبي حنيفة -رحمه الله-.

17. اختلاف المذاهب الأربعة في صحّة صلاة مَنْ قرأ بالشّاذّ.

18. أوّل بعض علماء الحنفيّة قياس أبي حنيفة والشّيبانيّ -رحمهما الله- في تجويزهما قراءة ما وافق معنى المصحف الإمام إذا كان بالعربيّة في الصّلاة، وكذلك ماروِي عنه وعن صاحبيه محمد وأبي يوسف -رحمهما الله- من عدم صحّة صلاة مَنْ قرأ بالشّاذّ بصحّة صلاته شرط أنْ يجمع مع قراءة الشّاذّ القراءة المتواترة.

**ثانياً- التّوصيات:**

في ضوء النّتائج السّابقة يوصي البحث بتوصيتْ :

1. دراسة اختيار الإمام الشّافعيّ في كتاب: "الكامل في القراءات"، ودراسة اختيارات السّلف -رحمهم الله- في القراءة.
2. دراسة مسألة اختلاف أئمة المذاهب وأتباعهم في صحّة صلاة مَنْ قرأ بالشّاذّ، وتحقيق قول أئمة المذاهب فيها.

هذا واللهَ أسألُ أنْ ينفع بهذا البحث، ويغفر لي ما كان فيه من خطأٍ وزلل، ويرحم الإمامينْ أبا حنيفة والخزاعيّ وسائر السّلف أجمعين.